

الوضع الاقتصادي والمالي والمصرفي حزيران 2020

سجّلت مؤشرات القطاع الحقيقي تراجعاً واضحاً في النصف الأول من العام 2020 بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام 2019، باستثناء الحركة العقارية التي نشطت مع رغبة البعض في استخدام ودائعهم المصرفية في عمليات البيع والشراء العقارية. وتراجعت الموجودات الخارجية الصافية في الجهاز المصرفي بمقدار 2,5 مليار دولار مقابل تراجعها بقيمة 5,4 مليارات دولار في النصف الأول من العام 2019، متأثرة بانخفاض العجز في الميزان التجاري بشكل لافت مع انخفاض واردات السلع بنسبة تقارب 50%. وفي ما يتعلّق بالنشاط المصرفي المعبر عنه بإجمالي موجودات/مطلوبات المصارف التجارية، فقد تراجع بنسبة 7,2% في النصف الأول من العام 2020، كما تراجعت ودائع القطاع الخاص بنسبة 9,0% وكذلك التسليفات الممنوحة له بنسبة 16,8%. وفي النصف الأول من العام 2020، اتخذت معدّلات الفائدة في المصارف المنحى الانخفاضي انفاذاً لتعاميم مصرف لبنان، وبلغت موجودات مصرف لبنان الخارجية (من دون الذهب) 33 مليار دولار في نهاية حزيران 2020. وارتفع الدين العام الإجمالي بنسبة 1,9% في النصف الأول من العام 2020 ليلعب ما يوازي 93,4 مليار دولار في نهاية الفترة.

أولاً- الوضع الاقتصادي العام

الشيكات المتقاصّة

في حزيران 2020، ازدادت القيمة الإجمالية للشيكات المتقاصّة إلى ما يعادل 4864 مليون دولار مقابل 2572 مليون دولار في الشهر الذي سبق و4083 مليون دولار في حزيران 2019، في حين تراجعت بنسبة 3,8% في النصف الأول من العام 2020 بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام الذي سبق. من جهة أخرى، ارتفع معدّل دورة قيمة الشيكات المتقاصّة إلى 64,0% في كانون الثاني-حزيران 2020 مقابل 62,5% في كانون الثاني-حزيران 2019، كما يتبيّن من الجدول أدناه.

جدول رقم 1- تطوّر الشيكات المتقاصّة في النصف الأول من السنوات 2017-2020

نسبة التغيّر، % 2019/2020	2020	2019	2018	2017	
					الشيكات بالليرة
30,7-	1546	2232	2277	2224	- العدد (آلاف)
7,8-	14342	15547	16026	15804	- القيمة (مليار ليرة)
33,2+	9277	6966	7038	7106	- متوسط قيمة الشيك (آلاف الليرات)
					الشيكات بالعملة الأجنبية
47,3-	1493	2831	3598	3825	- العدد (آلاف)
1,4-	16946	17184	22213	23197	- القيمة (مليون دولار)
87,0+	11350	6070	6174	6065	- متوسط قيمة الشيك (دولار)
3,8-	39890	41452	49512	50773	- مجموع قيمة الشيكات (مليار ليرة)
60,3+	13126	8187	8428	8394	- متوسط قيمة الشيك (آلاف الليرات)
					دورة الشيكات، %
	49,1	55,9	61,2	63,2	- العدد
	64,0	62,5	67,6	68,9	- القيمة

المصدر: مصرف لبنان

حركة الاستيراد

في حزيران 2020، بلغت قيمة الواردات السلعية 854 مليون دولار مقابل 674 مليون دولار في الشهر الذي سبق و1377 مليون دولار في حزيران 2019. وبذلك، تكون قيمة الواردات السلعية قد تراجعت بنسبة 48,7% في النصف الأول من العام 2020 بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام 2019، في حين تراجعت الكميات المستوردة بنسبة 40,8%. وتوزعت الواردات السلعية في النصف الأول من العام 2020 بحسب نوعها كالاتي: احتلت المنتجات المعدنية المركز الأول وشكلت حصتها 28,5% من المجموع، تلتها منتجات الصناعة الكيماوية (15,4%)، ثم منتجات المملكة النباتية (8,2%)، فمنتجات صناعة الأغذية والمشروبات والتبغ (7,8%)، فالأحجار الكريمة وشبه الكريمة والمعادن الثمينة (7,1%). وعلى صعيد أبرز البلدان التي استورد منها لبنان السلع في النصف الأول من العام 2020، حلت اليونان في المرتبة الأولى إذ بلغت حصتها 7,9% من مجموع الواردات، لتأتي بعدها كل من إيطاليا والولايات المتحدة الأمريكية (7,0%)، ثم الصين (6,4%)، فتركيا (6,3%).

جدول رقم 2- الواردات السلعية في النصف الأول من السنوات 2017-2020

نسبة التغير، % 2019/2020	2020	2019	2018	2017	
48,7-	5202	10139	9580	9740	الواردات السلعية (مليون دولار)

المصدر: المركز الآلي الجمركي

حركة التصدير

في حزيران 2020، بلغت قيمة الصادرات السلعية 277 مليون دولار، مقابل 251 مليون دولار في الشهر الذي سبقه و285 مليون دولار في حزيران 2019. وتراجعت قيمة الصادرات السلعية بنسبة 6,6% في النصف الأول من العام 2020 بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام الذي سبقه. وتوزعت الصادرات السلعية في فترة كانون الثاني- حزيران 2020 بحسب نوعها كالاتي: احتلت الأحجار الكريمة وشبه الكريمة والمعادن الثمينة المركز الأول وبلغت حصتها 39,3% من مجموع الصادرات، تلتها منتجات صناعة الأغذية (11,5%)، فالآلات والأجهزة والمعدات الكهربائية (9,8%)، ثم منتجات الصناعة الكيماوية (8,7%)، فالمعادن العادية ومصنوعاتها (8,6%). ومن أبرز البلدان التي صدر إليها لبنان السلع في النصف الأول من العام 2020، نذكر: سويسرا التي احتلت المرتبة الأولى وبلغت حصتها 32,0% من إجمالي الصادرات السلعية، تلتها الإمارات العربية المتحدة (10,6%)، ثم المملكة العربية السعودية (6,3%)، قطر (4,2%)، ثم العراق (3,8%).

جدول رقم 3- الصادرات السلعية في النصف الأول من السنوات 2017-2020

نسبة التغير، % 2019/2020	2020	2019	2018	2017	
6,6-	1612	1725	1539	1435	الصادرات السلعية (مليون دولار)

المصدر: المركز الآلي الجمركي

الحسابات الخارجية

- في حزيران 2020، بلغ عجز الميزان التجاري 577 مليون دولار مقابل عجز قدره 423 مليون دولار في الشهر الذي سبق وعجز بقيمة 1092 مليون دولار في حزيران 2019. وتراجع عجز الميزان التجاري إلى 3590 مليون دولار في النصف الأول من العام 2020 أي إلى حوالي 43% مما كان عليه في فترة النصف الأول من العام 2019 حيث بلغ 8414 مليون دولار.

- في حزيران 2020، سجّلت الموجودات الخارجية الصافية لدى الجهاز المصرفي والمؤسسات المالية تراجعاً بقيمة 296 مليون دولار، مقابل تراجعها بقيمة 888 مليون دولار في الشهر الذي سبق وبقيمة 204 ملايين دولار في حزيران 2019. وانخفضت هذه الموجودات بقيمة 2486 مليون دولار في النصف الأول من العام 2020 مقابل تراجعها بقيمة 5391 مليون دولار في الفترة ذاتها من العام 2019.

قطاع البناء

- في حزيران 2020، بلغت مساحات البناء المرخص بها لدى نقابتي المهندسين في بيروت والشمال 559 ألف متر مربع (م2) مقابل 162 ألف م2 في الشهر الذي سبق و417 ألف م2 في حزيران 2019. وبذلك، تكون تراخيص مساحات البناء قد انخفضت بنسبة كبيرة بلغت 61,1% في النصف الأول من العام 2020 مقارنة مع الفترة ذاتها من العام الذي سبق.

جدول رقم 4- تطوّر مساحات البناء المرخص بها في النصف الأول من السنوات 2017-2020

نسبة التغير، %	2020	2019	2018	2017
2019/2020				
61,1-	1354	3485	5024	6108

المصدر: نقابتا المهندسين في بيروت والشمال

- في حزيران 2020، ارتفعت قيمة الرسوم العقارية المستوفاة عبر مختلف أمانات السجل العقاري إلى 125,4 مليار ليرة مقابل 71,5 مليار ليرة في الشهر الذي سبق و30,5 ملياراً في حزيران 2019. وازدادت هذه الرسوم بنسبة 39,7% في النصف الأول من العام 2020 مقارنة مع الفترة ذاتها من العام الذي سبق.

- على صعيد كمّيات الإسمنت المسلّمة، فقد بلغت 133 ألف طن في أيار 2020 (آخر المعطيات المتوافرة)، مقابل 123 ألف طن في الشهر الذي سبقه و315 ألف طن في أيار 2019. وبذلك تكون هذه الكمّيات قد انخفضت بنسبة 56,6% في الأشهر الخمسة الأولى من العام 2020 قياساً على الفترة ذاتها من العام 2019.

قطاع النقل الجوي

في حزيران 2020، وبفعل اقبال المطار بسبب جائحة كوفيد-19 واقتصار الرحلات على إعادة اللبنانيين من الخارج، بلغ عدد الرحلات الإجمالية من وإلى مطار رفيق الحريري الدولي 653 رحلة، وعدد الركاب القادمين 6964 شخصاً وعدد المغادرين 6706 أشخاص والعابرين 1625 شخصاً. وعلى صعيد حركة الشحن عبر المطار في الشهر المذكور، بلغ حجم البضائع المفرغة 1465 طناً مقابل 2163 طناً للبضائع المشحونة.

وتراجع كل من عدد الرحلات بنسبة 62,1%، وحركة القادمين بنسبة 72,0%، وحركة المغادرين بنسبة 67,6%، وحركة شحن البضائع عبر المطار بنسبة 43,5%، وذلك في النصف الأول من العام 2020 بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام الذي سبق.

جدول رقم 5- حركة مطار رفيق الحريري الدولي وحصة الميديل ايست منها في النصف الأول من العامين 2019 و 2020

التغير، %	2020	2019	
62,1-	12704	33546	حركة الطائرات (عدد)
	39,6	38,4	منها: حصة الميديل ايست، %
72,0-	563930	2011858	حركة القادمين (عدد)
	50,0	39,2	منها: حصة الميديل ايست، %
67,6-	627697	1939437	حركة المغادرين (عدد)
	45,6	39,4	منها: حصة الميديل ايست، %
41,4-	15044	25675	حركة العابرين (عدد)
43,5-	25096	44421	حركة شحن البضائع (طن)
	16,9	27,2	منها: حصة الميديل ايست، %

المصدر: قسم التطوير والتسويق في مطار بيروت الدولي

حركة مرفأ بيروت

في حزيران 2020، بلغ عدد البواخر التي دخلت مرفأ بيروت 109 باوخر، وحجم البضائع المفرغة فيه 289110 أطنان والمشحونة 55020 طناً، وعدد المستوعبات المفرغة 11694 مستوعباً. وفي النصف الأول من العام 2020 وبالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام الذي سبق، تراجع كل من عدد البواخر بنسبة 14,4%، وحجم البضائع المفرغة بنسبة 40,2%، وعدد المستوعبات المفرغة بنسبة 46,2%، وحجم البضائع المشحونة بنسبة 10,7%.

بورصة بيروت

في حزيران 2020، تحسّنت قليلاً حركة بورصة بيروت (عمليات خاصة لكل من بنك عوده وشركة سوليدير) وبلغ عدد الأسهم المتداولة 9040647 سهماً بقيمة إجمالية قدرها 28,5 مليون دولار مقابل 6731749 سهماً قيمتها الإجمالية 27,8 مليون دولار الشهر الذي سبق (1693147 سهماً بقيمة 7,8 ملايين دولار في حزيران 2019)، كما ارتفعت الرسمة السوقية إلى 6356 مليون دولار مقابل 5978 مليون دولار (8575 مليون دولار) في نهاية الأشهر الثلاثة المذكورة على التوالي.

وفي حزيران 2020، استحوذت شركة سوليدير بسهميها "أ" و"ب" على نسبة 74,6% من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة في بورصة بيروت، تلاها القطاع المصرفي مع نسبة 25,1% والقطاع الصناعي 0,3%.

وعند مقارنة حركة بورصة بيروت في النصف الأول من العامين 2019 و 2020 يتبين الآتي:

- انخفاض عدد الأسهم المتداولة من 187,5 مليون سهم إلى 34,8 مليون سهم.

- انخفاض قيمة الأسهم المتداولة من 801,7 مليون دولار إلى 123,6 مليوناً.

ثانياً- المالية العامة

في أيار 2020، بلغ العجز العام 373 مليار ليرة مقابل عجز بقيمة 145 مليار ليرة في الشهر الذي سبق (1517 مليار ليرة في أيار 2019). وتبيّن أرقام المالية العامة (موازنة + خزينة) عند مقارنتها في الأشهر الخمسة الأولى من العامَيْن 2019 و2020 المعطيات التالية:

- انخفاض المبالغ الإجمالية المقبوضة من 6730 مليار ليرة إلى 5697 مليار ليرة، أي بمقدار 1033 مليار ليرة وبنسبة 15,3%. فقد انخفضت كلّ من الإيرادات الضريبية بقيمة 1213 مليار ليرة والإيرادات غير الضريبية بقيمة 427 مليار ليرة، في حين ازدادت مقبوضات الخزينة بقيمة 606 مليارات ليرة بعد أن تمّ استرداد مبلغ بحوالي 644 مليار ليرة يمثل كوبونات مصرف لبنان عن الأشهر الثلاثة الأولى من العام الحالي. أما في ما يخصّ الإيرادات الضريبية، فقد انخفضت كلّ الإيرادات الناتجة من الضريبة على القيمة المضافة بقيمة 780 مليار ليرة وإيرادات الجمارك بقيمة 300 مليار ليرة قابلها ارتفاع الدخل من الضريبة على الفوائد بقيمة 567 مليار ليرة.

- انخفاض المبالغ الإجمالية المدفوعة من 10327 مليار ليرة إلى 8709 مليارات ليرة، أي بقيمة 1617 مليار ليرة وبنسبة 15,7%. ونتج ذلك من انخفاض خدمة الدين العام بقيمة 1606 مليارات ليرة (من 3540 مليار ليرة في فترة كانون الثاني- أيار 2019 إلى 1934 مليار ليرة في الفترة ذاتها من العام الحالي)، وذلك بعد إعلان الحكومة اللبنانية عن توقّف تسديد سندات اليوروبندز (أساس وقسيمة)، في حين بقيت النفقات الأولية، أي من خارج خدمة الدين العام شبه مستقرّة (6776 مليار ليرة في فترة كانون الثاني- أيار 2020 مقابل 6787 مليار ليرة في الأشهر الخمسة الأولى من العام 2019)، ففيما تراجعت التحويلات إلى مؤسسة كهرباء لبنان بقيمة 306 مليارات ليرة في الفترة قيد الدرس، ارتفعت النفقات على حساب موازنات سابقة بقيمة 276 مليار ليرة ومدفوعات الخزينة بقيمة 31 مليار ليرة.

- وبذلك، يكون العجز العام قد انخفض من 3597 مليار ليرة في الأشهر الخمسة الأولى من العام 2019 إلى 3013 ملياراً في الفترة ذاتها من العام الحالي، وانخفضت قليلاً نسبته من 34,8% من مجموع المدفوعات إلى 34,6% في الفترتين المذكورتين على التوالي.

- وحقّق الرصيد الأولي عجزاً كبيراً بمقدار 1079 مليار ليرة في فترة كانون الثاني- أيار من العام 2020 مقابل عجز أدنى مقداره 57 مليار ليرة في الفترة ذاتها من العام 2019.

ويتبيّن من الجدول أدناه أن خدمة الدين انخفضت قياساً على كلّ من المقبوضات الإجمالية والمدفوعات الإجمالية عند مقارنتها في الأشهر الخمسة الأولى من العامَيْن 2019 و2020.

جدول رقم 4- تطور بعض النسب المئوية المتعلقة بخدمة الدين العام

ك 2 - أيار 2020	ك 2- أيار 2019	
22,2	34,3	خدمة الدين العام/المدفوعات الإجمالية
33,9	52,6	خدمة الدين العام/المقبوضات الإجمالية

مصدر المعلومات: وزارة المالية

سندات الخزينة اللبنانية بالليرة اللبنانية

في نهاية حزيران 2020، بلغت القيمة الإسمية للمحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالليرة (فئات 3 أشهر، 6 أشهر، 12 شهراً، 24 شهراً، 36 شهراً، 60 شهراً، 84 شهراً، 96 شهراً، 120 شهراً، 144 شهراً و180 شهراً) 86726 مليار ليرة مقابل 86549 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبق و85700 مليار ليرة في نهاية كانون الأول 2019. وبذلك، تكون هذه المحفظة قد ارتفعت بقيمة 1026 مليار ليرة في النصف الأول من العام 2020. وأصدرت وزارة المالية في الشهر المذكور سندات من فئة 10 سنوات بقيمة 153 مليار ليرة وسندات من فئة 7 سنوات بقيمة 98 مليار ليرة بالإضافة إلى السندات من الفئات الأخرى.

جدول رقم 5- توزع سندات الخزينة بالليرة على جميع الفئات (نهاية الفترة- بالنسبة المئوية)

المجموع	180 شهراً	144 شهراً	120 شهراً	96 شهراً	84 شهراً	60 شهراً	36 شهراً	24 شهراً	12 شهراً	6 أشهر	3 أشهر
ك 1 2019	1,65	3,59	35,37	2,14	18,15	23,44	10,60	3,85	1,10	0,08	0,03
أيار 2020	1,64	3,55	37,59	2,12	18,51	23,03	10,23	1,93	1,28	0,08	0,05
حزيران 2020	1,63	3,55	37,69	2,11	18,57	22,94	10,37	1,89	1,11	0,08	0,05

المصدر: بيانات مصرف لبنان

بيّن توزع حصص المكتتبين أن حصة فئة العشر سنوات شكّلت حوالي 37,7% من مجموع محفظة سندات الخزينة بالليرة في نهاية حزيران 2020، تلتها حصة فئة الخمس سنوات (22,9%) ثم حصة فئة السبع سنوات (18,6%).

وبقيت القيمة الفعلية للمحفظة الإجمالية لسندات الخزينة اللبنانية بالليرة شبه مستقرّة ذ بلغت 88002 مليار ليرة في نهاية حزيران 2020 مقابل 87951 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبق (+51 مليار ليرة). وتوزعت على المكتتبين كالآتي:

جدول رقم 6- توزع سندات الخزينة بالليرة على المكتتبين (القيمة الفعلية- نهاية الفترة، مليار ليرة لبنانية)

حزيران 2020	أيار 2020	ك 1 2019	
24188	24340	24972	المصارف
%27,5	%27,7	%28,7	الحصة من المجموع
52301	52112	50717	مصرف لبنان
%59,4	%59,3	%58,3	الحصة من المجموع
461	460	455	المؤسسات المالية
%0,5	%0,5	%0,5	الحصة من المجموع
10254	10242	9968	المؤسسات العامة
%11,7	%11,6	%11,5	الحصة من المجموع
798	797	823	الجمهور
%0,9	%0,9	%0,9	الحصة من المجموع
88002	87951	86935	المجموع

المصدر: مصرف لبنان

لم يظهر توزّع حصص المكتتبين في المحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالليرة بين نهاية أيار ونهاية حزيران 2020 تغييراً ملحوظاً وبلغت حصة المصارف 27,5% وحصة مصرف لبنان 59,4% وحصة القطاع غير المصرفي 13,1%.

سندات الخزينة اللبنانية بالعملة الأجنبية

في نهاية حزيران 2020، بلغت محفظة سندات الخزينة اللبنانية المُصدّرة بالعملة الأجنبية Eurobonds (قيمة الاكتتابات الإسمية زائد الفوائد المتركمة زائد المتأخرات) ما يوازي 32752 مليون دولار مقابل ما يوازي 32556 مليون دولار في نهاية الشهر الذي سبق و31692 مليوناً في نهاية كانون الأول 2019. وفي نهاية حزيران 2020، بلغت محفظة المصارف التجارية من إجمالي محفظة سندات اليوروبوندرز 10381 مليون دولار (أي ما نسبته 31,7% من مجموع المحفظة) مقابل 10514 مليون دولار (أي ما نسبته 32,3% من مجموع المحفظة) في نهاية الشهر الذي سبق و13816 مليون دولار (أي ما نسبته 43,6% من مجموع المحفظة) في نهاية كانون الأول 2019.

الدين العام

في نهاية حزيران 2020، ارتفع الدين العام الإجمالي إلى 140798 مليار ليرة (أي ما يعادل 93,4 مليار دولار) مقابل 140412 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبق و138150 مليار ليرة في نهاية العام 2019. وبذلك، يكون الدين العام الإجمالي قد ارتفع بقيمة 2648 مليار ليرة في النصف الأول من العام الحالي (زيادة بقيمة 898 مليار ليرة في الفترة ذاتها من العام 2019) نتج من ارتفاع كلّ من الدين بالليرة اللبنانية بقيمة 1060 مليار ليرة والدين المحرّر بالعملة الأجنبية بما يوازي 1588 مليار ليرة (ما يوازي 1053 مليون دولار). وبلغ الدين العام الصافي، المحتسب بعد تنزيل ودائع القطاع العام لدى الجهاز المصرفي، 127079 مليار ليرة في نهاية حزيران 2020، مسجلاً ارتفاعاً نسبته 3,8% قياساً على نهاية العام 2019 (+1,0% في الفترة ذاتها من العام 2019).

وفي نهاية حزيران 2020، بلغت قيمة الدين العام المحرّر بالليرة اللبنانية 88339 مليار ليرة، مشكّلةً حوالي 62,7% من إجمالي الدين العام مقابل ما يعادل 52459 مليار ليرة للدين المحرّر بالعملة الأجنبية، أي ما نسبته 37,3% من الدين العام الإجمالي.

في ما يخص تمويل الدين العام المحرّر بالليرة اللبنانية، بلغت حصة المصارف 27,9% وحصة مصرف لبنان 59,2% وحصة القطاع غير المصرفي 13,0% في نهاية حزيران 2020.

جدول رقم 7- مصادر تمويل الدين المحرر بالليرة اللبنانية
نهاية الفترة- بالنسبة المئوية

حزيران 2020	أيار 2020	ك 1 2019	
27,8	27,9	29,0	المصارف في لبنان
59,2	59,1	58,1	مصرف لبنان
13,0	13,0	12,9	القطاع غير المصرفي
100,0	100,0	100,0	المجموع

المصدر: مصرف لبنان

وفي ما يخص تمويل الدين المحرر بالعملات الأجنبية، جاء توزع حصص المكتتبين كالاتي:

جدول رقم 8- مصادر تمويل الدين المحرر بالعملات الأجنبية
نهاية الفترة- بالنسبة المئوية

حزيران 2020	أيار 2020	ك 1 2019	
1,7	1,7	1,9	الحكومات
4,1	4,1	4,1	المؤسسات المتعددة الأطراف
94,1	94,1	93,9	سندات يوروبونذ
0,1	0,1	0,1	سندات خاصة للاستثمارات + مصادر أخرى خاصة
100,0	100,0	100,0	المجموع

المصدر: مصرف لبنان

ثالثاً: القطاع المصرفي

ابتداءً من كانون الأول 2019، ووفقاً لمبدأ المقاصة (offsetting) الوارد في المعيار المحاسبي الدولي IAS 32 "الأدوات المالية: العرض" والإفصاح عن المقاصة بين الأصول المالية والخصوم المالية في المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS 7، تم إجراء مقاصة بين التسهيلات التي حصلت عليها المصارف من مصرف لبنان بالليرة اللبنانية والودائع المقابلة المنشأة بالتزام لدى المركزي بالليرة اللبنانية والتي تحمل تاريخ الإستحقاق ذاته. وبالتالي، لا بدّ من الإشارة إلى أنّ بعض بنود الميزانية المجمعة للمصارف التجارية: 1- إجمالي الموجودات/المطلوبات، 2- ودائع المصارف لدى مصرف لبنان، و3- المطلوبات غير المصنّفة، بانتت تُنشر على هذا الأساس ولم يعد ممكناً مقارنة تطورها على نحو دقيق في انتظار معطيات تمكّنا من إجراء هذا الأمر.

في نهاية حزيران 2020، تراجمت الموجودات/المطلوبات الإجمالية والمجمّعة للمصارف التجارية العاملة في لبنان إلى ما يعادل 303150 مليار ليرة (ما يوازي 201,1 مليار دولار)، مقابل 307293 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبقه و326797 مليار ليرة في نهاية العام 2019، لتكون قد تراجمت بنسبة 7,2% في النصف الأول من العام 2020.

المطلوبات

الودائع الإجمالية في المصارف التجارية

في نهاية حزيران 2020، تراجمت الودائع الإجمالية لدى المصارف التجارية، والتي تضمّ ودائع القطاع الخاص المقيم وغير المقيم، إضافةً إلى ودائع القطاع العام، إلى ما يعادل 225134 مليار ليرة (ما يوازي 149,3 مليار دولار)، وشكّلت 74,3% من إجمالي المطلوبات مقابل 227860 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبقه و246865 مليار ليرة

في نهاية العام 2019 (266753 مليار ليرة في نهاية حزيران 2019). وتراجعت الودائع الإجمالية بنسبة 8,8% في النصف الأول من العام 2020، مقابل تراجعها بنسبة 0,9% في الفترة ذاتها من العام 2019. وارتفع معدّل دولرة ودائع القطاع الخاص المقيم وغير المقيم إلى 79,83% في نهاية حزيران 2020 مقابل 79,57% في نهاية أيار 2020 و76,02% في نهاية العام 2019 (71,49% في نهاية حزيران 2019).

- في نهاية حزيران 2020، تراجعت الودائع الإجمالية للقطاع الخاص المقيم لدى المصارف التجارية إلى ما يعادل 175130 مليار ليرة وشكّلت 57,8% من إجمالي المطلوبات، مقابل 176714 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبقه و190566 ملياراً في نهاية العام 2019 (203827 مليار ليرة في نهاية حزيران 2019). وتراجعت هذه الودائع بنسبة 8,1% في النصف الأول من العام 2020، مقابل تراجعها بنسبة 1,0% في الفترة ذاتها من العام 2019.

وفي التفصيل، تراجعت ودائع المقيمين بالليرة بنسبة 23,2% في النصف الأول من العام 2020، كما تراجعت ودائع المقيمين بالعملة الأجنبية بنسبة 2,3%، وارتفع معدّل دولرة ودائع القطاع الخاص المقيم إلى 76,90% في نهاية حزيران 2020 مقابل 76,54% في نهاية الشهر الذي سبقه و72,35% في نهاية العام 2019 (66,72% في نهاية حزيران 2019).

وفي نهاية حزيران 2020، تراجعت ودائع القطاع الخاص غير المقيم لدى المصارف التجارية إلى ما يوازي 28329 مليون دولار مقابل 29074 مليون دولار في نهاية الشهر الذي سبقه و32451 مليون دولار في نهاية العام 2019 (36921 مليون دولار في نهاية حزيران 2019). وتراجعت هذه الودائع بنسبة 12,7% في النصف الأول من العام 2020، مقابل تراجعها بنسبة 2,1% في النصف الأول من العام 2019.

ودائع القطاع المالي غير المقيم

في نهاية حزيران 2020، تراجعت ودائع القطاع المالي غير المقيم لدى المصارف التجارية العاملة في لبنان إلى حوالي 7669 مليون دولار مقابل 7817 مليون دولار في نهاية الشهر الذي سبقه و8829 مليون دولار في نهاية العام 2019 (9360 مليون دولار في نهاية حزيران 2019).

الأموال الخاصة للمصارف التجارية

في نهاية حزيران 2020، بلغت الأموال الخاصة للمصارف التجارية ما يعادل 29485 مليار ليرة (ما يوازي 19,6 مليار دولار) مقابل 30559 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبقه و31240 مليار ليرة في نهاية العام 2019 (31491 مليار ليرة في نهاية حزيران 2019)، وشكّلت 9,7% من إجمالي الميزانية المجمّعة و47,2% من مجموع التسليفات للقطاع الخاص. وتراجعت الأموال الخاصة بنسبة 5,6% في النصف الأول من العام 2020، فيما ارتفعت بنسبة 3,6% في الفترة ذاتها من العام 2019.

الموجودات

ودائع المصارف التجارية لدى مصرف لبنان

في نهاية حزيران 2020، بلغت ودائع المصارف التجارية لدى مصرف لبنان ما يوازي 173898 مليار ليرة مقابل 174458 مليارات ليرة في نهاية الشهر الذي سبقه و177468 مليار ليرة في نهاية العام 2019. وتراجعت بنسبة 2,0% في النصف الأول من العام 2020.

التسليفات الممنوحة للقطاع الخاص المقيم

في نهاية حزيران 2020، تراجعت التسليفات الممنوحة من المصارف التجارية للقطاع الخاص المقيم إلى ما يوازي 55147 مليار ليرة أو ما يعادل 36582 مليون دولار، مقابل 37679 مليون دولار في نهاية الشهر الذي سبق و44197 مليون دولار في نهاية العام 2019 (49379 مليون دولار في نهاية حزيران 2019). وبذلك، تكون هذه التسليفات قد تراجعت بنسبة 17,2% في النصف الأول من العام 2020، مقابل تراجعها بنسبة 5,5% في النصف الأول من العام 2019. مع الإشارة إلى أنّ هذه التسليفات لا تتضمن الأوراق المالية التي تملكها المصارف التجارية على القطاع الخاص المقيم.

التسليفات المصرفية للقطاع العام

في نهاية حزيران 2020، تراجعت التسليفات الممنوحة من المصارف التجارية للقطاع العام إلى ما يعادل 36724 مليار ليرة، مقابل 37252 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبقه و43240 مليار ليرة في نهاية العام 2019 (48890 مليار ليرة في نهاية حزيران 2019). وتراجعت هذه التسليفات بنسبة 15,1% في النصف الأول من العام 2020، مقابل تراجعها بنسبة 3,5% في الفترة ذاتها من العام 2019. وفي التفصيل، تراجعت كلّ من التسليفات المصرفية للقطاع العام بالليرة بمقدار 1339 مليار ليرة في النصف الأول من العام 2020 لتبلغ 21074 مليار ليرة في نهاية حزيران 2020، والتسليفات للقطاع العام بالعملة الأجنبية بقيمة توازي 5177 مليار ليرة لتبلغ ما يعادل 15650 مليار ليرة.

الموجودات الخارجية

في نهاية حزيران 2020، تراجعت الموجودات الخارجية للمصارف التجارية إلى 14392 مليون دولار مقابل 15014 مليون دولار في نهاية الشهر الذي سبقه و17601 مليون دولار في نهاية العام 2019 (22469 مليون دولار في نهاية حزيران 2019). وتراجعت هذه الموجودات بنسبة 18,2% في النصف الأول من العام 2020، مقابل تراجعها بنسبة 10,8% في الفترة ذاتها من العام 2019.

رابعاً- الوضع النقدي

الكتلة النقدية

في نهاية حزيران 2020، بلغت الكتلة النقدية بمفهومها الواسع (م3) بالليرة وبالعملات الأجنبية، ما يوازي 195236 مليار ليرة، مقابل 195473 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبقه و202831 مليار ليرة في نهاية العام 2019 (210938 مليار ليرة في نهاية حزيران 2019). وبذلك، تكون الكتلة النقدية الإجمالية (م3) قد تراجعت بنسبة 3,7% في النصف الأول من العام 2020، مقابل تراجعها بنسبة 1,0% في النصف الأول من العام 2019. من جهة أخرى، بلغ معدّل دولة الكتلة النقدية (م3) أي (م3-م2/م3) 69,87% في نهاية حزيران 2020 مقابل 70,09% في نهاية الشهر الذي سبقه و68,70% في نهاية العام 2019 (64,90% في نهاية حزيران 2019). وتأتى تراجع الكتلة النقدية الإجمالية (م3) والبالغ 7595 مليار ليرة في فترة كانون الثاني-حزيران من العام 2020 من:

- تراجع القيمة الإجمالية للموجودات الخارجية الصافية لدى الجهاز المصرفي (أي المصارف والمصرف المركزي) بما يوازي 121 مليار ليرة (ما يعادل 81 مليون دولار). ونتج ذلك عن تراجع الموجودات الخارجية الصافية (غير الذهب) بما يوازي 3724 مليار ليرة (ما يعادل 2470 مليون دولار)، مقابل ارتفاع الموجودات من الذهب بمقدار 3603 مليارات ليرة (2390 مليون دولار) نتيجة ارتفاع سعر أونصة الذهب عالمياً.

- تراجع صافي ديون الجهاز المصرفي على القطاع العام بقيمة 3527 مليار ليرة.

- ارتفاع فروقات القطع المسجلة "سلباً" بقيمة 3546 مليار ليرة.

- تراجع التسليفات الإجمالية الممنوحة من الجهاز المصرفي للقطاع الخاص المقيم بحوالي 11141 مليار ليرة، نتيجة تراجع كلّ من التسليفات بالعملات الأجنبية بما يعادل 10830 مليار ليرة (حوالي 7184 مليون دولار)، والتسليفات بالليرة بما مقداره 311 مليار ليرة.

- ارتفاع البنود الأخرى الصافية بقيمة 10741 مليار ليرة.

وفي النصف الأول من العام 2020، ارتفعت الكتلة النقدية بالليرة بمفهومها الضيق (م1) بنسبة 62,5%، في حين تراجعت الكتلة النقدية بالليرة بمفهومها الواسع (م2) بنسبة 7,3%.

م1 (M1) تشمل النقد في التداول بالليرة وودائع القطاع الخاص المقيم تحت الطلب بالليرة في الجهاز المصرفي.

م2 (M2) تشمل م1 وودائع القطاع الخاص المقيم الأخرى بالليرة اللبنانية لدى الجهاز المصرفي.

م3 (M3) تشمل م2 وودائع القطاع الخاص المقيم بالعملات الأجنبية لدى الجهاز المصرفي إضافة إلى سندات الدين التي تُصدرها المصارف في الأسواق الخارجية.

معدلات الفوائد

معدلات الفائدة على سندات الخزينة بالليرة اللبنانية

في نهاية حزيران 2020، استقرت الفائدة المثقّلة على المحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالليرة اللبنانية على 6,50% شأنها في نهاية الشهر الذي سبق (6,44% في نهاية كانون الأول 2019)، فيما انخفض متوسط عمر

المحفظة إلى 1728 يوماً (4,75 سنوات) مقابل 1744 يوماً (4,79 سنوات) في نهاية الشهر الذي سبق (1772 يوماً أو 4,87 سنوات في نهاية كانون الأول 2019). على صعيد آخر، استقرت معدلات الفائدة الفعلية على فئات السندات بالليرة المُصدرة، وجاءت على النحو التالي: 3,50% لفئة الثلاثة أشهر، 4,00% لفئة الستة أشهر، 4,50% لفئة السنة، 5,00% لفئة السنتين، 5,50% لفئة الثلاث سنوات، 6,00% لفئة خمس سنوات، 6,50% لفئة سبع سنوات و7,00% لفئة عشر سنوات.

معدلات الفائدة على سندات الخزينة بالعملة الأجنبية (Eurobonds)

في نهاية شباط 2020 (وبحسب آخر المعطيات قبل إعلان الحكومة عن توقُّفها عن دفع جميع سندات اليوروبندز)، استقرَّ معدل الفائدة المثقَّلة على المحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالعملة الأجنبية (Eurobonds) على 7,38% شأنه في الشهر الذي سبق ونهاية كانون الأول 2019، وانخفض قليلاً متوسط عمر المحفظة إلى 7,84 سنوات مقابل 7,92 سنوات و8,00 سنوات في نهاية التواريخ المذكورة على التوالي.

الفوائد المصرفية على الليرة

في أيار 2020، تابع متوسط الفائدة المثقَّلة على الودائع الجديدة أو المجدَّدة بالليرة اللبنانية، وتماشياً مع تعاميم مصرف لبنان، تراجع ليبلغ 4,16% مقابل 4,63% في الشهر الذي سبق (8,80% في حزيران 2019)، وتماشياً مع تعميم جمعية المصارف، انخفض متوسط الفائدة المثقَّلة على التسليفات الجديدة أو المجدَّدة بالليرة إلى 6,84% مقابل 8,45% (10,94%) في الأشهر الثلاثة المذكورة على التوالي.

وفي حزيران 2020، ارتفع متوسط الفائدة المثقَّلة بين المصارف بالليرة (Interbank Rate) إلى 8,64% مقابل 3,38% في الشهر الذي سبق (9,29% في حزيران 2019). وراوح هذا المعدل بين 3% كحدّ أدنى و20% كحدّ أقصى خلال الشهر السادس من العام 2020 مع حجم ضعيف للعمليات بين المصارف. ويعرض الجدول أدناه تطور الفائدة على الليرة في عدد من الأشهر:

جدول رقم 9- تطوّر الفائدة على الليرة، بالنسبة المئوية (%)

حزيران 2020	أيار 2020	حزيران 2019	
4,16	4,63	8,80	متوسط المعدلات الدائنة على الودائع الجديدة أو المجدَّدة
6,84	8,45	10,94	متوسط المعدلات المدينة على التسليفات الجديدة أو المجدَّدة
8,64	3,38	9,29	المتوسط المثقَّل للفائدة بين المصارف

المصدر: مصرف لبنان

الفوائد المصرفية على الدولار

في حزيران 2020، وانسجاماً مع تعميمي مصرف لبنان، استمرّ المتوسط المثقل للفائدة على الودائع الجديدة أو المجدّدة بالدولار لدى المصارف في لبنان في الانخفاض ليبلغ 1,64% مقابل 1,99% في الشهر الذي سبق (5,84% في حزيران 2019)، وانخفض المتوسط المثقل للفائدة على التسليفات الجديدة أو المجدّدة بالدولار إلى 7,49% مقابل 7,90% (9,49%) في التواريخ الثلاثة المذكورة على التوالي.

وفي حزيران 2020، انخفض متوسط معدل الليبور على الدولار الأميركي لثلاثة أشهر إلى 0,31% مقابل 0,40% في الشهر الذي سبق (2,40% في حزيران 2019).

ويعرض الجدول أدناه تطور الفائدة المصرفية على الدولار في لبنان في عدد من الأشهر:

جدول رقم 10- تطوّر الفائدة على الدولار، بالنسبة المئوية (%)			
	حزيران 2019	أيار 2020	حزيران 2020
متوسط المعدلات الدائنة على الودائع الجديدة أو المجدّدة	5,84	1,99	1,64
متوسط المعدلات المدينة على التسليفات الجديدة أو المجدّدة	9,49	7,90	7,49
متوسط معدل ليبور لثلاثة أشهر	2,40	0,40	0,31

المصدر: مصرف لبنان

سوق القطع

في حزيران 2020، أقلّ متوسط سعر الدولار الأميركي الرسمي على 1507,5 ليرات شأنه منذ سنوات عدّة وبقي هامش تسعيره على حاله، أي 1501 ليرة للشراء و1514 ليرة للمبيع. أما لائحة أسعار الصرف فهي على الشكل التالي: السوق الرسمي: 1507,5، عند شركات تحويل الأموال: 3900 عند الصرافين من الفئة الأولى على الهامش 3850 – 3900 وفي السوق السوداء أرقام خيالية تتجاوز أحياناً 8000 ليرة لبنانية للدولار الواحد. يُذكر أن عدد أيام العمل في سوق القطع بلغ 22 يوماً في الشهر السادس من العام 2020.

على صعيد آخر، بلغت موجودات مصرف لبنان بالعملة الأجنبية 32971 مليون دولار في نهاية حزيران 2020 مقابل 33527 مليون دولار في نهاية الشهر الذي سبق و37282 مليون دولار في نهاية العام 2019. وعليه، تكون هذه الموجودات قد انخفضت بمقدار 4311 مليون دولار في النصف الأول من العام 2020 مقابل انخفاضها بقيمة 3274 مليون دولار في الفترة ذاتها من العام 2019.

مؤشر أسعار الاستهلاك

في حزيران 2020، وبحسب مؤسسة البحوث والاستشارات، ارتفع مؤشر الأسعار لمدينة بيروت وضواحيها بنسبة 31% قياساً على الشهر الذي سبق وبنسبة 65,4% قياساً على كانون الأول 2019. أمّا عند مقارنة متوسط هذا المؤشر في الأشهر الإثني عشر المنتهية في حزيران 2020 مع متوسطه في الأشهر الإثني عشر المنتهية في حزيران 2019، فيكون قد ارتفع بنسبة 12,3%.

أما مؤشر الأسعار في لبنان الذي تنشره إدارة الإحصاء المركزي، فقد ارتفع بنسبة 20,2% في شهر حزيران 2020 قياساً على الشهر الذي سبق وبنسبة 79% قياساً على كانون الأول 2019. وتظهر مقارنة متوسط هذا المؤشر في الأشهر الإثني عشر المنتهية في حزيران 2020 مع متوسطه في الأشهر الإثني عشر المنتهية في حزيران 2019، ارتفاعاً بنسبة 20,7%.

